ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Asst. Lect. Diana Faris Mohammed

General Directorate of Education in Al-Qadisiyah
Email:
diana.alrafiq@qu.edu.iq

Keywords:

public employment , bureaucracy , empowerment , gender

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 29. Jul.2025

Accepted 24. Aug.2025

Published 10. Nov.2026

Iraqi Women Challenges of Empowerment in Public Employment and Bureaucratic Resistance During the First Republican Era (1958-1968)

A B S T R A C T

This study explores the experience of Iraqi women in public employment during the First Republican Era (1958–1968), a transformative period following the fall of the monarchy. It examines the extent to which women participated in state institutions under a progressive political discourse that advocated equality and empowerment. Using a historical-analytical approach, the research investigates governmental policies, societal attitudes, and the actual representation of women in sectors such as education, health, and administration. Special attention is given to the obstacles posed by bureaucratic dominance, cultural conservatism, and weak legislative support.

The study concludes that, despite symbolic progress, women's empowerment in public institutions remained limited and constrained by structural and cultural barriers that required deeper institutional reforms.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol65.Iss1.5742

تحدّيات التّمكين للمرأة العراقية في الوظيفة العامة ومقاومة البيروقراطية خلال العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨–١٩٦٨)

م.م. ديانا فارس محمد

المديرية العامة لتربية القادسية

الملخص:

يتناول هذا البحث تجربة المرأة العراقية في مجال الوظيفة العامة خلال العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨–١٩٦٨)، وهي مرحلة اتسمت بتحولات سياسية واجتماعية عميقة بعد إسقاط النظام الملكي. يسعى البحث إلى تحليل مدى واقعية مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية، في ظل خطاب سياسي تقدّمي وعد بالتمكين والمساواة، لكنه غالبًا ما اصطدم بواقع إداري وثقافي تقليدي .تم اعتماد المنهج التاريخي التحليلي لتتبع السياسات الحكومية، ومواقف المجتمع، ونسب مشاركة النساء في القطاعات التعليمية والصحية والإدارية، مع إظهار التحديات المرتبطة بالبيروقراطية، والتمييز

الاجتماعي، وضعف التشريعات، وخلص البحث إلى أن تمكين المرأة خلال هذه المرحلة ظلّ محدودًا، رغم الرمزية السياسية لحضورها، وأن التغيير الحقيقي كان يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية وثقافية متزامنة.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة العامة ، البيروقراطية ، التمكين ، التاريخ الاجتماعي .

المقدمة

شهد العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات سياسية واجتماعية عميقة بدأت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي أنهت العهد الملكي وأعلنت قيام الجمهورية، وقد مثل هذا التحول السياسي نقلة نوعية في الخطاب الرسمي للدولة تجاه قضايا المرأة، إذ ظهرت دعوات إلى مشاركتها في الحياة العامة، خاصة في مجالات التعليم والصحة والإدارة، غير أن هذه الدعوات واجهت تحديات داخلية تمثلت في بنية الدولة البيروقراطية، والعوائق الاجتماعية والثقافية المتجذرة، مما أضعف من فاعلية التمكين الفعلي للمرأة في الوظيفة العامة.

وعلى الرّغم من أن بعض النساء نجحن في الالتحاق بمؤسسات الدولة وتقلدن مناصب إدارية مهمة نسبيًا، إلا أن هذه التجربة لا زالت بحاجة إلى تحليل تاريخي دقيق يبيّن مدى واقعيتها، وحجم التحديات التي واجهتها، والأساليب التي استخدمتها النساء لتجاوز العقبات، لا سيما في ظل غياب تشريعات متماسكة تُعزّز العدالة الجندرية في سوق العمل.

وتنبع أهمية البحث كونها تسلط الضوء على تجربة المرأة العراقية في الوظيفة العامة خلال العهد الجمهوري الأول (١٩٥٨–١٩٦٨)، باعتبارها مرحلة تأسيسية لاشتراك المرأة في مؤسسات الدولة الحديثة، وتتناول الدراسة أدوار النساء في القطاعات الإدارية والتعليمية والصحية، كما تحلل مظاهر التمييز البيروقراطي، والمواقف الاجتماعية المحافظة التي أعاقت هذا المسار.

وقد حُددت مشكلة البحث في معرفة مدى انعكاس التحولات السياسية في العهد الجمهوري الأول على تمكين المرأة العراقية في الوظيفة العامة، وما هي التحديات البنيوية والثقافية التي واجهتها خلال تلك الفترة.

اما هدف البحث فهو تحليل السياسات الرسمية المتعلقة بعمل المرأة في مؤسسات الدولة، مع محاولة توثيق حضور المرأة في القطاعات الحكومية خلال الفترة المدروسة، والكشف عن مظاهر التمييز أو الإقصاء داخل الجهاز الإداري، والوقوف على اهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي أثّرت على هذا التمكين.

واعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، استنادًا إلى المصادر الصحفية، الوثائق الحكومية، الدراسات السابقة، فضلاً عن شهادات أو مذكرات – إن توفرت – لنساء عملن في تلك المرحلة.

وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث، اهتم الأول بالخلفية التاريخية والاجتماعية لوضع المرأة العراقية قبل وبعد ١٩٥٨، أمّا المبحث الثاني فخصص لبيان المشاركة الرمزية المرأة العراقية في الوظائف العامة (١٩٥٨–١٩٦٨) والتحدي الواقعي، في حين جاء المبحث الثالث للوقوف على أهم المعوقات البنيوية والثقافية أمام تمكين المرأة في الوظيفة العامة.

المبحث الأول

الخلفية التاريخية والاجتماعية لوضع المرأة العراقية قبل وبعد ١٩٥٨

عرفت المرأة العراقية خلال النصف الأول من القرن العشرين وضعًا اجتماعيًا مركبًا، تراوح بين التقاليد المحافظة من جهة، ومؤشرات انفتاح تعليمي وإداري محدود من جهة أخرى، خاصة في المدن الكبرى. وقد بقي وجود المرأة في مؤسسات

الدولة ضعيفًا وموسومًا بالتردد، رغم المحاولات الأولى للتعليم والتمكين. ومع التحول الجمهوري في ١٩٥٨، بدا وكأن الدولة الجديدة تتبنى خطابًا تقدميًا يدعو إلى مشاركة النساء في بناء العراق الحديث، لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا مما يبدو في الشعارات.

أولًا: وضع المرأة العراقية في العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)

١- **التعليم والعمل المهني:** شهدت العقود الأخيرة من العهد الملكي بعض التحسن في تعليم الفتيات، خاصة في بغداد، إلا أن نسبة النساء العاملات في الوظائف العامة بقيت محدودة للغاية. وقد اقتصرت مجالات العمل على مهن التعليم والتمريض وبعض الوظائف الكتابية(الحسني, ١٩٦٥، ص ٤٨).

٢- **المعوقات الثقافية والاجتماعية:** كان المجتمع العراقي، لا سيما في الريف، ذا طابع محافظ لا يشجع على خروج المرأة إلى المجال العام. وكانت المفاهيم السائدة حول "الشرف" و"الحياء" مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بوجود المرأة خارج البيت (خريسان & عطية, ٢٠٢٢، ص٢٣٤).

٣- **غياب السياسات الداعمة:** لم تكن هناك سياسة رسمية واضحة لتشجيع توظيف النساء، كما لم تكن هناك قوانين تعالج قضايا التمييز أو تنظم إجازات الأمومة أو توازن العمل والأسرة(الحسني, ١٩٦٥، ص٦٤).

ثانيًا: تحولات ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

١- **الخطاب الرسمي بعد الثورة:**اتسم خطاب عبد الكريم قاسم بالانفتاح الاجتماعي والدعوة لمساواة المرأة، وظهرت مؤشرات على رغبة الدولة في إدماج النساء في الحياة العامة، تمثلت في تشريعات مثل قانون الأحوال الشخصية (١٩٥٩)، الذي عُدّ خطوة تقدمية(علوان, ٢٠٢٤،ص ص٨٦٨–٨٧٠).

٢- **ظهور رموز نسائية بارزة:** في هذه المرحلة، بدأت تظهر وجوه نسائية فاعلة في الحقل التعليمي والإداري. تأسست منظمات نسوية نشطة مثل "رابطة المرأة العراقية"، التي دعمت تمكين النساء في العمل والدراسة.

٣- **التعليم بوصفه مدخلاً للتمكين:** شهدت المدارس والمعاهد تطورًا ملحوظًا في التحاق الفتيات، وبدأت الدولة في فتح مجالات جديدة أمام النساء في الطب، والهندسة، والإدارة، لكنها بقيت محدودة من حيث النسبة الفعلية(شاكر, ١٩٩٠،ص ص ٤٥–٦٢).

ثالثًا: تناقض الخطاب والممارسة البيروقراطية

على الرغم من التقدم النظري، إلا أن البيروقراطية الإدارية كانت تعيق التطبيق الحقيقي لشعارات تمكين المرأة، كما أن غياب سياسات متكاملة لتمكين المرأة وظيفيًا، وتهميشها في مراكز القرار، أفرغا هذا الخطاب من مضمونه في بعض القطاعات(علوان, ٢٠٢٤، ص ص٨٧١–٨٧٢):

١- الخطاب الجمهوري ركّز على "تجميل الصورة السياسية" للدولة الحديثة.

٢- المرأة بقيت محصورة في وظائف خدمية أو تعليمية بدرجة أولى.

٣- ثقافة المؤسسات كانت لا تزال تُدار بمنطق "ذكوري"، مما أضعف من فرص الترقّي أو اتخاذ القرار.

اتضح لنا من خلال المبحث الأول الإطار العام الذي دخلت فيه المرأة العراقية معترك الوظيفة العامة، ما بين الوعود الثورية بالتحرر والمساواة، والواقع العملي البيروقراطي والثقافي الذي لم يتغير بنفس السرعة. وسيتناول المبحث الثاني تحليلًا تفصيليًا لتجربة النساء داخل مؤسسات الدولة، ومدى واقعية الوعود الرسمية بالتمكين.

المبحث الثاني

المشاركة الرمزية للمرأة العراقية في الوظائف العامة (١٩٥٨–١٩٦٨)

مع تأسيس الجمهورية العراقية عام ١٩٥٨، شهدت مؤسسات الدولة توسعًا في القطاعات المدنية، ورافَق ذلك انفتاح رسمي تجاه إدماج المرأة في سوق العمل، لا سيما في القطاعات التي كانت تُعدّ "مناسبة" اجتماعيًا لعمل النساء، كالتعليم، والصحة، والإعلام. لكن هذه المشاركة، وإن كانت تحمل بعدًا رمزيًا مهمًا، ظلت في كثير من الأحيان سطحية أو محصورة في مواقع تنفيذية دنيا، ما جعل التمكين الوظيفي للمرأة محدودًا وغير متوازن(صالح, ٢٠٢٢، ص٤٣١).

أولًا: توظيف النساء في القطاعات الحكومية

١. **قطاع التعليم:** مثّل التعليم المدخل الأوسع لمشاركة النساء في الوظيفة العامة، فمعظم المعلمات التحقن بالخدمة في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وقد ازداد عدد المدارس المخصصة للفتيات، وظهرت معاهد إعداد المعلمات، رغم ذلك، لم تشهد المناصب الإدارية العليا في التربية تمثيلًا نسويًا كبيرًا.
٢. **قطاع الصحة:** شهد هذا القطاع انضمام المئات من النساء إلى مهنة التمريض، إلى جانب عدد محدود من الطبيبات، اما التمريض فقد ظل يُنظر إليه كمهنة نسوية تقليدية، مما سهل اندماج النساء فيه، والمستشفيات الكبرى بدأت تعيين مشرفات نساء في الأقسام النسائية[١].
٣. **قطاع الإعلام والثقافة:** بدأت نساء بالظهور كمذيعات ومحررات صحفيات ومترجمات، ورغم الظهور العلني، بقي التمثيل النسوي في المواقع القيادية الإعلامية محدودًا، وظهرت مجلات موجهة للمرأة، مثل المرأة الجديدة التي ركزت على القضايا الاجتماعية والتعليمية[٢].

ثانياً: المشاركة السياسية والإدارية الرسمية

لم تشهد تلك المرحلة تعيين وزيرات بشكل رسمي، لكن تم تعيين بعض النساء في مناصب استشارية أو إدارية محدودة. وشغلت الدكتورة نزيهة الدليمي ١٩٥٩ منصبًا قياديًا في وزارة البلديات، وتُعدّ أول امرأة تتقلد منصبًا وزاريًا لاحقاً، وعُينت سكينة إبراهيم، مديرة معهد إعداد المعلمات(حسين, ٢٠١٨، ص ص٥–١٠). ولم يكن هناك تمثيل نسوي يُذكر في سلك القضاء أو الشرطة خلال هذه الفترة، ويُعزى ذلك إلى العوائق الثقافية.

مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات تصاعد وعي المرأة السياسي، حيث:

١. أسست النساء جمعيات ونوادٍ تطالب بحقوق المرأة مثل رابطة الدفاع عن حقوق المرأة.
٢. شاركت المرأة في مظاهرات واحتجاجات للدفاع عن قضايا وطنية واجتماعية.
٣. انخرطت بعض النساء في أحزاب أو حركات سياسية، وأسهمن في صياغة البيانات والمطالب الوطنية.
٤. عملت بعض النساء في لجان اتحادات ونقابات مهنية، وسعين لتوسيع نطاق تمثيل المرأة في المؤسسات الرسمية(حميدي, ٢٠٠٥، ص٤٦١)

اذ تعد كل من فتحية الحاج نجيب، نزيهة الدليمي (أول وزيرة عربية في العراق) رمزًا للقيادة النسوية.

ثالثًا: طبيعة الوظائف المُتاحة ودور المنظمات النسوية في دعم مكانة المرأة

اقتصرت الوظائف المُتاحة للنساء غالبًا على مواقع تنفيذية أو تعليمية أو خدماتية ولم تكن هناك استراتيجية واضحة لترقي النساء إلى مواقع صنع القرار، فضلاً عن التمييز غير المعلن في المؤسسات الإدارية والذي كان يمنح الأفضلية للرجل في الترقية والقيادة (محمود, ٢٠٢١، ص ص٢٣٤-٢٣٥).

وعلى الرغم من الخطاب الرسمي عن "المساواة"، ظلت المرأة تُستعمل كرمز للحداثة في الظاهر، من دون تمكين حقيقي على مستوى السياسات الوظيفية أو الإدماج الهيكلي في الإدارة العليا.

نشطت رابطة المرأة العراقية في تقديم دعم ثقافي ونقابي للنساء العاملات وطالبت المنظمات النسوية بتوسيع نطاق عمل النساء، لكن الدولة استجابت بشكل محدود، فضلاً عن ان بعض المنظمات النسوية كانت مرتبطة أيديولوجيًا بالحزب الشيوعي، مما جعل تعامل الدولة معها مشوبًا بالحذر(علوان, ٢٠٢٤، ص٨٧٥)

شاركت نساء رائدات في تأسيس وإدارة جمعيات واتحادات مهمة اهمها (جمعية الهلال الأحمر العراقي و رابطة الدفاع عن حقوق المرأة و اتحاد النساء العراقي وجمعية البيت العراقي) ومنهن (صبيحة الشيخ داود و نزيهة الدليمي و آمال الزهاوي و صفية جعفر و عائشة الخالدي و سعاد العسلي و سامية فتحي) ، وغيرهن ممن أسهمن في الصحافة والأدب والعمل الاجتماعي والسياسي(علوان, ٢٠٢٤، ص٨٨٠)

رابعًا: الدور الثقافي للمرأة العراقية

ساهمت المرأة بشكل ملموس في إثراء الحياة الثقافية العراقية من خلال:

١. **الشعر:** ظهرت شاعرات أسسن مكانتهن مثل آمال الزهاوي، وقد ساهمن في تجديد القصيدة العراقية وطرح قضايا المرأة.
٢. **القصة والرواية:** أسهمت بعض النساء في كتابة القصة والرواية التي عالجت هموم المجتمع.
٣. **الدراسات والبحوث:** شاركت باحثات في الدراسات الإسلامية والبحوث التاريخية، مما عزّز الحضور النسوي في الحقل الأكاديمي.
٤. **الصحافة:** شاركت النساء في الكتابة الصحفية وإصدار مجلات نسوية ثقافية واجتماعية.
٥. **الفن والموسيقى:** انخرطت المرأة أيضًا في المجالات الفنية كالموسيقى والدراسات الموسيقية، وساهمت في تقديم عروض ثقافية.

ومن أهم الأمثلة البارزة كان تأسيس مجلات نسوية؛ نشاط أديبات مثل صبيحة الشيخ داود؛ ومشاركة المرأة في الندوات والملتقيات الثقافية(علوان, ٢٠٢٤، ص٨٧٧)

خامسًا: الدور الاجتماعي للمرأة العراقية

أدّت المرأة أدوارًا مهمة جدًا في خدمة المجتمع من خلال:

١. الانضمام إلى جمعيات خيرية وإنسانية مثل الهلال الأحمر العراقي، وتقديم الدعم الصحي والاجتماعي.

٢. المساهمة في مشاريع محو الأمية ونشر التعليم، خاصة بين النساء والفتيات.

٣. دعم برامج التثقيف الصحي والتربوي للأسرة العراقية.

٤. تنظيم حملات اجتماعية لمواجهة الفقر، والارتقاء بدور المرأة في الريف والمدينة.

ومن الأمثلة نشاط جمعيات مثل اتحاد النساء وجمعية البيت العراقي؛ قيام المرأة بقيادة حملات تبرعات، وإعداد دورات تثقيفية (علوان, ٢٠٢٤، ص٨٨٠).

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حدثت تحولات كبيرة في مكانة المرأة اذ بدأت المرأة تشارك بشكل أوسع في الحياة السياسية والاجتماعية، وتأسست منظمات نسائية تهدف للدفاع عن حقوق المرأة وتحقيق المساواة، كما ازدادت مشاركة المرأة في التظاهرات الوطنية والحركات الاجتماعية(الناجي, ٢٠٠٥، ص ص١١–١٥).

ومن أمثلة النساء الرائدات ودورهن نجد ان نزيهة الدليمي أول امرأة عراقية وعربية تتولى منصب وزيرة (وزيرة البلديات ١٩٥٩–١٩٦٢)، وكانت ناشطة بارزة في الدفاع عن حقوق المرأة ورئيسة لجنة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، ومثّلت العراق في المؤتمر النسائي العالمي في كوبنهاغن عام ١٩٥٣، اما عدوية الفلكي فقد لعبت دورًا شجاعًا في وثبة كانون ١٩٤٨ حيث تقدمت المتظاهرين حاملة علم العراق متحدية الرصاص، وأصبحت رمزًا للبطولة في الذاكرة الوطنية والشعر الشعبي. وكانت أمينة الرحال ناشطة سياسية شيوعية، وأول امرأة عراقية تدخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (١٩٤١–١٩٤٣)، وشاركت في المؤتمرات النسائية وعُرفت بدعوتها للسفور ومناهضة التقاليد المتشددة. وكذلك الفنانة زينب (فخرية عبد الكريم) كانت فنانة مسرحية وسينمائية عراقية، وساهمت في تعبئة الجماهير لدعم ثورة تموز ١٩٥٨ بصوتها في المسيرات(الناجي, ٢٠٠٥، ص١٣).

فضلاً عن ظهور الجمعيات النسوية والنشاطات ورابطة المرأة العراقية التي تأسست مطلع الخمسينيات وتجدد نشاطها بعد الثورة، مطالبة بالمساواة الكاملة، وأنشطة تعليمية وثقافية لمحو الأمية بين النساء، وحملات توعية اجتماعية وصحية في المدن والأرياف.

بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، شهدت المرأة العراقية تقدمًا نسبيًا تمثل في وصول نساء لمناصب سياسية رفيعة مع توسع النشاط النسوي من أجل الحقوق والديمقراطية، وظهور رموز نسائية في الثقافة والفن والسياسة، ساهمن في تكوين وعي جديد بمكانة المرأة في العراق(الناجي, ٢٠٠٥، ص١٥).

لقد شكّل العهد الجمهوري الأول بداية لظهور المرأة العراقية في مؤسسات الدولة، لكنها مشاركة اتسمت بالتناقض بين المظهر والجوهر؛ فقد بقيت بعيدة عن مواقع القرار، وخاضعة لهيمنة مؤسسية وثقافية قلّلت من فاعليتها الفعلية في البناء الإداري للدولة. وسيتناول المبحث الثالث المعوّقات التي حدّت من هذا التمكين، على مستوى البنية البيروقراطية والثقافة المجتمعية.

المبحث الثالث

المعوقات البنيوية والثقافية أمام تمكين المرأة في الوظيفة العامة (١٩٥٨–١٩٦٨)

على الرغم من الانفتاح السياسي النسبي في العهد الجمهوري الأول، واستعداد الدولة لتبني خطاب المساواة بين الجنسين، واجهت النساء العاملات في مؤسسات الدولة عراقيل عميقة الجذور، تمثلت في البيروقراطية الإدارية الذكورية، والقيود الاجتماعية، ونقص التشريعات الحامية للمرأة. هذا الفصل يحلل تلك المعوقات من منظور تاريخي ونقدي لفهم مدى عمقها وتأثيرها على واقع مشاركة المرأة(كاظم, ٢٠٢٤، ص ص١٣٣–١٤٢).

أولًا: البيروقراطية الإدارية ومحدودية النفوذ الوظيفي

البيروقراطية هي نظام إداري يعتمد على القواعد المكتوبة والهياكل الهرمية والروتين، وقد يكون مفيدًا في تنظيم العمل، لكن يُنتقَد عادةً حين يؤدي إلى التعقيد والتأخير وضعف الكفاءة(بوضرسة & زهير, ٢٠٢٢، ص ص٢٤٠–٢٤٢).

١. **هيمنة الذكور على مراكز القرار:** معظم الإدارات كانت بقيادة ذكورية تمنح الترقيات والمواقع الحساسة للرجال وحتى في وزارات "نسوية" كالتربية والصحة، كانت الإدارة العليا تحت هيمنة رجالية.
٢. **العقلية الإدارية التقليدية:** المرأة عُدّت موظفة مؤقتة أو "تابعة"، خصوصًا في حال زواجها أو إنجابها، وكانت نظرت الإدارة إلى المرأة باعتبارها لا تستطيع تحمّل المسؤوليات الطويلة أو الضغوط الوظيفية.
٣. **غياب سياسات الترقية الشفافة:** لا توجد قوانين أو تعليمات داخلية تُعزز من فرص صعود النساء في المناصب[٣].

ثانيًا: الثقافة المجتمعية والقيود الاجتماعية

١. **نظرة المجتمع التقليدية للمرأة العاملة:** عمل المرأة خارج المنزل كان يُعتبر تهديدًا للأدوار الأسرية التقليدية. فضلاً عن نظرة "العيب" و"التحفظ" التي كانت حاضرة، خاصة في المناطق غير الحضرية.
٢. **ضعف دعم الأسرة:** كثير من النساء كنّ يتعرضن لضغط من الأهل أو الأزواج لترك الوظيفة، خاصة بعد الزواج. و ان عمل المرأة كان يُعدّ خيارًا ثانويًا، لا مسارًا مستقلاً أو دائمًا.
٣. **المضايقات في بيئة العمل:** بعض النساء اشتكين من تهميش أو سخرية أو مضايقات ضمنية في أماكن العمل، اذ لم توجد آليات داخل الوزارات لحماية الموظفات من التمييز أو الإساءة(إسماعيل, ٢٠١٠، ص٨٢).

ثالثًا: غياب الحماية التشريعية

١. **ضعف القوانين المنظمة لعمل النساء:** لا توجد لوائح واضحة تمنح المرأة حق إجازة أمومة مدفوعة بالكامل. مع عدم وجود تشريعات تضمن المساواة في الرواتب أو فرص الترقية(الكندي, ٢٠١٧، ص ص٨١٠–٨٢٠)
٢. **قانون الخدمة المدنية لم يُراعِ النوع الاجتماعي:** لم يُفصّل القانون في احتياجات المرأة كموظفة، بل تعامل معها كالرجل تمامًا، دون تكييف ملائم.
٣. **البطء في سنّ قوانين تقدمية:** رغم إصدار قانون الأحوال الشخصية (١٩٥٩)، بقيت القوانين الإدارية خجولة تجاه المرأة(خريسان & عطية, ٢٠٢٢)[٤].

رابعًا: الإعلام والدور الخطابي:

الإعلام الرسمي صوّر المرأة العاملة كنموذج لـ"العراق الجديد"، لكنه لم يسلّط الضوء على التحديات اليومية، كما اختزلت مقابلات ومقالات إعلامية تمكين المرأة في صور رمزية (مذيعة، معلمة، طبيبة) دون الخوض في قضاياها البنيوية(٥).

جدول (١)

مقارنة بين الواقع والخطاب الرسمي

ت	المحور	الخطاب الرسمي	الواقع العملي
١	التوظيف	الدولة تدعو لمساواة المرأة	حصر في وظائف معينة
٢	الترقية	"المرأة قادرة على القيادة"	لا ترقية لمواقع عليا
٣	التشريعات	خطاب عام عن الحقوق	غياب قوانين واقعية
٤	النظرة المجتمعية	دعم رمزي للمرأة الحديثة	مقاومة اجتماعية عنيفة

المصدر: من اعداد الباحثة

لقد اصطدمت محاولات تمكين المرأة في الوظيفة العامة خلال العهد الجمهوري الأول بجدار صلب من التقاليد الإدارية والاجتماعية، وغياب التشريعات الحاسمة، وبالرغم من وجود خطاب سياسي يُعلي من شأن المرأة، فإن هذا الخطاب لم يُترجم إلى واقع فعلي مستدام داخل مؤسسات الدولة، وتُظهر التجربة التاريخية أن التمكين الحقيقي لا يكتمل دون إصلاح قانوني وثقافي وإداري متزامن.

خامساً: المرأة العراقية والبيروقراطية في الوظيفة العامة (١٩٥٨–١٩٦٨)

في الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، شهد العراق تحولات سياسية واجتماعية مهمة انعكست مباشرة على وضع المرأة، خاصة في مجال الوظيفة العامة. ورغم صدور تشريعات تقدّمية تؤكد المساواة بين الجنسين، بقيت هناك فجوة بين النصوص القانونية والواقع الفعلي بسبب البيروقراطية والموروثات الثقافية والاجتماعية.

١- عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أنهت العهد الملكي، تبنت حكومة عبد الكريم قاسم خطابًا تقدميًا منح المرأة دعمًا نسبيًا في التعليم والعمل(الناجي, ٢٠٠٥، ص١٧):

أ- **القوانين والإصلاحات:** تبنّت الدولة سياسات لتشجيع تعليم البنات وتوظيف النساء، خصوصًا في قطاعات التعليم والصحة.

ب- **تولي مناصب قيادية:** برزت نزيهة الدليمي كأول وزيرة عراقية وعربية (وزيرة البلديات ١٩٥٩–١٩٦٢)، وهو ما مثّل اختراقًا تاريخيًا رمزيًا في بنية الدولة البيروقراطية.

ج- **تشجيع التعليم العالي:** ازدادت نسبة التحاق الفتيات بالجامعات والكليات، ما مهد لإدماجهن في الوظائف العامة بدرجات علمية أرفع.

٢- عهد حزب البعث (١٩٦٣-١٩٦٨)(الكندي, ٢٠١٧، ص ص٨١٠-٨٢٠)

أ- على الرغم من الانقلابات المتكررة والاضطرابات السياسية، واصل حزب البعث رفع شعارات دعم المرأة.

ب- إلّا أنّ التركيز كان غالبًا رمزيًا، ولم يتحول إلى تمكين فعلي واسع في كل القطاعات الحكومية.

ج- استمرّ تركيز عمل النساء في قطاعات مثل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، بينما بقي تمثيلهن ضعيفًا في قطاعات مثل الإدارة العليا، القضاء، والسلك الدبلوماسي.

٣- تحديات البيروقراطية ودور منظمات المجتمع المدني

على الرغم من النصوص القانونية، ظلت المرأة تواجه(الناجي, ٢٠٠٥، ص١٨) :

أ- صعوبة في الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار.

ب- بطء الترقية الوظيفية بسبب التحيّز غير المعلن ضد المرأة المتعلمة أو العاملة.

ج- فجوة في الأجور لصالح الرجال.

د- ثقافة بيروقراطية محافظة اعتبرت أن المرأة مكانها الطبيعي هو البيت أو المهن التعليمية والطبية فقط.

هـ- ساهمت جمعيات مثل الاتحاد العام لنساء العراق في المطالبة بحقوق النساء في العمل والمشاركة السياسية.

و- نظمت هذه الجمعيات ورش عمل ومؤتمرات وأطلقت حملات توعية بحق المرأة في العمل والتمثيل المتساوي(إسماعيل, ٢٠١٠، ص٨٨).

٤- تطورات التعليم ومشاركة المرأة في الوظيفة العامة

أ- ارتفعت نسبة الطالبات في الجامعات، وظهرت نساء أكاديميات ومهنيات في مجالات جديدة كالقانون والهندسة.

ب- ساعد هذا التقدم في كسر الصورة النمطية بأن المرأة تصلح فقط للوظائف الثانوية.

ج- ازدادت مشاركة المرأة بشكل خاص في وزارة التربية، ووزارة الصحة، والخدمات الاجتماعية.

د- بقي التمثيل محدودًا في الوزارات السيادية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى()خريسان & عطية, ٢٠٢٢،ص٣٣٥).

الخاتمة :

لا تكتمل كتابة التاريخ الوطني بدون إنصاف التجارب النسوية التي كانت حاضرة – وإن كانت بصوت خافت – في تشكيل معالم الدولة العراقية الحديثة، اذ إن تسليط الضوء على تجربة المرأة في الوظيفة العامة خلال العهد الجمهوري الأول، لا يهدف فقط إلى التأريخ، بل إلى إعادة التفكير في كيفية بناء دولة عادلة تمكّن جميع مواطنيها دون تمييز.

مثّلت الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٨ مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي والاجتماعي للعراق، حيث شهدت البلاد تحولات جذرية في بنية الدولة وخطابها العام، كان من بينها التركيز على إدماج المرأة في الحياة العامة، لا سيما من خلال التعليم والعمل في مؤسسات الدولة، إذ تبنّت السلطة الجديدة خطابًا تقدميًا ركّز على المساواة وتمكين المرأة، لكنه ظل في كثير من جوانبه محصورًا في بعده الرمزي، من دون أن ينعكس بشكل حقيقي في بنية الإدارة أو القوانين أو الثقافة المؤسسية.

أظهرت الدراسة أن مشاركة المرأة في الوظيفة العامة خلال العهد الجمهوري الأول كانت محدودة من حيث العمق والتأثير، رغم اتساعها عدديًا في بعض القطاعات كالتعليم والصحة. كما بيّنت أن المعوقات أمام تمكين المرأة لم تكن مجرد عقبات إدارية، بل امتدت إلى جذور ثقافية واجتماعية وتشريعية عميقة. فالبيروقراطية الذكورية، وغياب تشريعات حمائية واضحة، إلى جانب الضغوط الاجتماعية، كلها ساهمت في جعل تجربة المرأة الوظيفية تجربة جزئية ومتوترة.

وتمثلت أهمية هذه الدراسة في كشف التناقض بين الخطاب الرسمي حول المرأة، والممارسة الفعلية داخل أجهزة الدولة، مما يعزز ضرورة الربط بين تمكين المرأة نظريًا، وإعادة هيكلة المؤسسات بما يسمح بمشاركتها الحقيقية والفاعلة.

في تلك الفترة (١٩٥٨–١٩٦٨)، كان للمرأة العراقية أثرر متوازن وفاعل في الثقافة عبر الكتابة والشعر والفن، وفي السياسة بالمشاركة في الأحزاب والمظاهرات وتأسيس الجمعيات، وفي المجتمع عبر الأعمال الخيرية والتعليمية والصحية. وقد شكلت هذه المرحلة أرضية مهمة لمزيد من التقدم في العقود اللاحقة.

وعلى الرغم من أنّ الفترة بين ١٩٥٨–١٩٦٨ شهدت تقدماً ملموسًا في دخول المرأة العراقية إلى الوظيفة العامة بفضل سياسات تشجيع التعليم والعمل ودور المنظمات النسوية، لكن ظلت البيروقراطية والمجتمع التقليدي حاجزًا أمام وصول المرأة إلى مراكز القيادة العليا وتحقيق مساواة حقيقية على الأرض، وبالرغم من التحديات، أسست هذه المرحلة لقاعدة مجتمعية وفكرية ساعدت النساء العراقيات في مواصلة النضال من أجل الحقوق والمساواة في العقود التالية.

استنادًا إلى نتائج البحث، ترى الباحثة إمكانية تشجيع الجهات البحثية والمؤسسات الرسمية على جمع الروايات الشفوية والمذكرات الخاصة بموظفات تلك المرحلة، للحفاظ على الذاكرة المؤسسية النسوية مع دراسة قوانين الخدمة المدنية، والتعليم والعمل، الصادرة في تلك الحقبة، من زاوية مراعاتها أو إقصائها للنساء، لتقييم مدى تقدمها الفعلي. وضرورة ألا يُفصل التمكين الإداري عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي نشأت فيه مؤسسات الدولة، خاصة في مجتمعات مرّت بالكثير من المراحل انتقالية كالعراق.

الهوامش

(١) جريدة الجمهورية، عدد خاص بمستشفى العلوية للنساء، تقارير نقابة الممرضات العراقيات، ١٩٦٥.

(٢) أرشيف إذاعة بغداد (مقابلات ١٩٦٤) ومجلة المرأة الجديدة – إصدارات ١٩٦٠–١٩٦٦.

(٣) رابطة المرأة العراقية، تقرير المؤتمر السنوي الثالث لرابطة المرأة العراقية، بغداد: مطبعة الرابطة. ١٩٦٥.

صحيفة الثورة، (١٩٦٣–١٩٦٨)، أعداد أرشيفية، بغداد: دار الثورة للطباعة.

(٤) الهام جياد عطية وعواطف علي خريسان، التمكين القيادي للمرأة منذ عام ١٩٢١.

قانون الخدمة المدنية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعليماته التنفيذية. بغداد: مطبعة الحكومة. ١٩٦١.

الجمهورية العراقية. قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٨٠٠، ٣٠ كانون الأول. ١٩٥٩.

(٥) رابطة المرأة العراقية، تقرير المؤتمر السنوي الثالث لرابطة المرأة العراقية. بغداد: مطبعة الرابطة. ١٩٦٥.

مجلة المرأة الجديدة. (١٩٦٠–١٩٦٦). أعداد متفرقة. بغداد: اتحاد النساء العراقيات.

صحيفة الجمهورية. (١٩٥٩–١٩٦٨). أعداد أرشيفية. بغداد: دار الجمهورية للصحافة.

المصادر

إسماعيل, ع. (٢٠١٠). المرأة والعمل في العراق: دراسة تاريخية في المشاركة والنضال. *بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية*.

الحسني, ع. ا. (١٩٦٥). *تاريخ الوزارات العراقية: من تأسيس الدولة إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨*. ج١، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة.

الكندي, و. ك. (٢٠١٧). موقف التشريعات الدستورية من المرأة العراقية ١٩٢١–١٩٥٨. *جامعة بابل، منشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٣٤*.

الناجي, ا. و. (٢٠٠٥). مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، أوراق ديمقراطية: النساء والديمقراطية. *(العدد الخامس، سبتمبر/أيلول). بغداد: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية،*.

بوضرسة, & زهير. (٢٠٢٢). البيروقراطية و الواقع الاداري المفهوم و الممارسات . *Revue Des Sciences Humaines & Sociales*, *8*(2), 238–252.

حسين, غ. م. (٢٠١٨). *دور المرأة العراقية في الحياة السياسية١٩٥٨–١٩٦٣(دراسة تاريخية)*. ركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية– قسم الدراسات التاريخية.

حميدي, ج. ع. (٢٠٠٥). تاريخ الوزارات العراقية في العد الجمهوري. *منشورات بيت الحكمة ، ط٢، بغداد*.

خريسان, ع. ع., & عطية, ا. ج. (٢٠٢٢). التمكين القيادي للمرأة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. *مجلة آداب المستنصرية*, ٤٦(١٠٠), ٢٢٨–٢٤٦.

شاكر, خ. (١٩٩٠). المرأة العراقية في ظل الجمهورية الأولى: قراءة في خطاب التمكين والتحفظ. *مجلة الثقافة الجديدة، .(253)*

صالح, ب. ح. (٢٠٢٢). المرأة العراقية ما بين مواجهة الاحتلال البريطاني وتنظيم داعش الإرهابي . *Journal of The Iraqi University*, *55*(2), 429.

علوان, ق. ع. (٢٠٢٤). اسهامات المرأة العراقية من ١٩٥٨–١٩٦٨. *مجلة نسق مجلد ٧٥، عدد٦، في ٣٠ حزيران*.

كاظم, ع. ر. (٢٠٢٤). دور المرأة العراقية في الحياة الادارية – سعاد خليل البدتاني ١٩٥٨– ١٩٧٢ انموذجاً). *حوث المُؤتمر السنوي لقسم التاريخ المنعقد في كُلية الآداب–جامعة بغداد بالتعاون مع وحدة تمكين المرأة في كُلية الآداب – إسهامات المرأة الحضاريّة عبر التاريخ*.

محمود, س. ط. (٢٠٢١). دور المرأة العراقية في السلطة وعمليةٌ صنع القرار (دراسة احصائية). *مجلة دراسات دوليةٌ، العدد: الرابع والثمانون*.